

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

دور صيغ التمويل الاسلامي في دعم المشاريع الريادية

The role of Islamic finance models in supporting entrepreneurial projects

قوتال ابتسام *

¹ جامعة الجزائر 3 ابراهيم سلطان شيبوط ، (الجزائر)، goutal.ibtissam@univ-alger3.dz

مخبّر الصناعات التقليدية

تاريخ النشر: 2026/03/01

تاريخ القبول: 2026/02/01

تاريخ ارسال المقال: 2025/12/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مدى إسهام صيغ التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات المشاريع الريادية، باعتبارها أداة بديلة للتمويل التقليدي الذي غالبًا ما تحرم منه هذه المشاريع بسبب ارتفاع تكاليفه ومتطلباته، وقد شملت الدراسة مختلف الصيغ التمويلية المصرفية الإسلامية مبيّنة مدى ملائمتها لخصوصيات المؤسسات الريادية في مراحلها المختلفة. كما ركزت على دور الصكوك الإسلامية في حشد المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يعزز الابتكار والتنمية الاقتصادية، وتخلص الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يمثل رافدًا مهمًا لدعم ريادة الأعمال والشمول المالي، مع ضرورة تطوير البيئة التشريعية والآليات الضامنة لتحقيق فاعلية أكبر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الاسلامي ; المؤسسات الريادية ; صيغ التمويل المصرفي الاسلامي ; الصكوك الاسلامية.

Abstract :

This study seeks to highlight the contribution of Islamic financing methods to meeting the needs of entrepreneurial projects, as an alternative to conventional financing, which often hinders these projects due to its high costs and requirements. The study covered various forms of Islamic banking financing, demonstrating their suitability for the specificities of entrepreneurial institutions at various stages. It also focused on the role of Islamic bonds in mobilizing savings and directing them toward financing small and medium-sized enterprises, thus enhancing innovation and economic development. The study concludes that Islamic financing represents an important source of support for entrepreneurship and financial inclusion, while emphasizing the need to develop the legislative environment and guarantee mechanisms to achieve greater effectiveness.

Keywords: Islamic banking financing formulas ;Islamic bonds; entrepreneurial institutions Islamic finance.

مقدمة:

تعد المؤسسات الريادية من أبرز المحركات الاقتصادية في العصر الحديث، لما لها من دور فاعل في خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، وتنشيط الأسواق. غير أن هذه المؤسسات تواجه في مراحلها المبكرة تحديات تمويلية معقدة، نتيجة لارتفاع درجات المخاطرة، وضعف الضمانات، وعدم استقرار التدفقات النقدية. وفي هذا السياق، برزت الهندسة المالية كأداة استراتيجية تهدف إلى تصميم حلول مالية مبتكرة تساعد المؤسسات الريادية على تجاوز هذه التحديات، وتحقيق الاستدامة والنمو ويعد التمويل الاسلامي اهم هذه البدائل ، ففي ظل تزايد التوجه العالمي نحو التمويل الأخلاقي والمستدام، فإن التمويل الاسلامي يقدم بدائل مهمة تتماشى مع أحكام الشريعة، وتمنح المؤسسات الريادية فرصاً تمويلية تحقق التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية.

إشكالية الدراسة:

- فيما تتمثل صيغ التمويل الإسلامي، وما مدى مساهمتها في دعم المشاريع الريادية وتحقيق نموها واستدامتها؟

أهمية الدراسة:

عادة ما تواجه المشاريع الريادية عقبات في الحصول على التمويل التقليدي بسبب متطلبات الضمانات، وارتفاع معدلات الفائدة، ونظرة البنوك التجارية إلى هذه المشاريع باعتبارها مرتفعة المخاطر وقليلة العائد. لذا تولدت الحاجة الملحة إلى دعم وتمويل هذه المشاريع، فتنامي الدور المحتمل للتمويل الإسلامي كبديل تمويلي أخلاقي ومتكامل يقوم على مبادئ العدالة والمشاركة في الربح والخسارة، ويُوفّر صيغاً متنوعة تتماشى مع مختلف مراحل المشروع الريادي. لذلك، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولة إبراز مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامي مع متطلبات ريادة الأعمال.

أهداف الدراسة:

- التحكم في مفهوم ريادة الأعمال والمشاريع الريادية .
- الالمام بمختلف صيغ التمويل الاسلامي
- تحليل مدى ملائمة صيغ التمويل الاسلامي في تمويل المشاريع الريادية.

المنهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز خصائص التمويل الإسلامي ومدى ملائمته لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

عواطف محسن، اطرحه دكتوراه بعنوان تطوير برامج التمويل الاسلامي للمؤسسات المصغرة الصغيرة في الجزائر-دراسة تقييمية مقارنة لتجارب بعض الدول العربية. ركزت الدراسة على معضلة صعوبة تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر خاصة في مرحلة الانطلاق، بسبب غياب الضمانات وارتفاع كلفة التمويل الربوي. امت الدراسة بصيغ التمويل الاسلامي ومدى ملائمتها للمشاريع المصغرة والصغيرة ودراسة حالة لبرامج التمويل

الإسلامي في السودان والأردن وماليزيا لمقارنتها بالتجربة الجزائرية عبر تحليل SWOT. خلصت إلى أن صيغ المشاركات الإسلامية أكثر ملائمة لتمويل هذه المؤسسات، مع ضرورة ابتكار أساليب ضمان بديلة وربط التمويل الاقتصادي بالدعم الاجتماعي لتعزيز الثقة والشراكة.

عائشة بوثلجة نصيرة بلخضر، مقال: الصكوك الإسلامية ودورها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تناولت المعوقات التمويلية التي واجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل التقليدي، مع تركيز على الصكوك الإسلامية كأداة تمويل بديلة تسمح بحشد مدخرات القطاع الخاص لتمويل هذه المؤسسات.

الخطة الدراسية:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الريادية والتمويل الاسلامي

المطلب الأول: مدخل للمشاريع الريادية

المطلب الثاني: مدخل إلى التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية الإسلامية ومدى ملائمتها للمؤسسات الريادية

المطلب الأول: صيغ التمويل الاسلامي

المطلب الثاني: مدى مواءمة صيغ التمويل الاسلامي لتمويل المؤسسات الريادية

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الريادية والتمويل الاسلامي

يتضمن هذا المبحث بإيجاز مفاهيم عامة تخص التمويل الإسلامي وكذا مدى مواءمة هذه الصيغ في تمويل المؤسسات الريادية.

المطلب الأول: مدخل للمشاريع الريادية

ساهم تطور النظم الاقتصادية في ظهور الشركات التجارية التي تقوم على استغلال الفرص المتاحة لتحقيق الأرباح؛ فقد أدى تزايد عدد السكان في تقلص هذه الفرص مما دفع علماء الاقتصاد في البحث عن بدائل جديدة من أجل أن تستمر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ساهمت هذه البدائل في إبراز أهمية الإبداع والابتكار في اقتناص الفرص الاقتصادية؛ وتدعى هذه الأخيرة بريادة الأعمال وهي مجال هام في علم الإدارة الحديثة.¹

من أوائل التعريفات والنماذج لريادة الأعمال كوسيط هو ماركو بولو، الذي حاول إنشاء طرق تجارية إلى الشرق الأقصى. في العصور الوسطى، استُخدم مصطلح رائد الأعمال لوصف كلٍّ من الفاعل والشخص الذي يُدير مشاريع إنتاجية كبيرة. كالشخص المسؤول عن الأعمال المعمارية كالقلاع يُعتبر رائد أعمال. ففي هذا النوع من المشاريع، لم يُخاطر هذا الفرد، بل أدار المشروع باستخدام الموارد التي توفرها حكومة البلاد. في القرن السابع عشر، أصبح يُطلق على رائد الأعمال ذلك الشخص الذي يُبرم اتفاقية تعاقدية مع الحكومة لتقديم خدمة أو تزويدها بمنتجات محددة. على سبيل المثال، سُمح لجون لو، وهو فرنسي، بإنشاء بنك ملكي. وفي القرن الثامن عشر، وضع ريتشارد كانتيلون إحدى النظريات المبكرة لرائد الأعمال، واصفًا رائد الأعمال بأنه شخص يُخاطر وصانع قرارات عقلائي يتحمل المخاطر ويُدير الشركة. في القرن الثامن عشر، تميز رائد الأعمال عن مُقدم رأس

المال. كانت العديد من الاختراعات التي طُوّرت خلال هذه الفترة ردود فعل على احتياجات العالم المتغيرة، كما كان الحال مع اختراع توماس إديسون (المصباح الكهربائي). في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لم يكن رواد الأعمال يُميزون في كثير من الأحيان عن المديرين، وكان يُنظر إليهم غالبًا من منظور اقتصادي. بعض المفكرين رأوا أنّ الفارق الجوهرى بين المدير ورائد الأعمال هو تحمّل المخاطر. ومن أمثلة هذا النوع من رواد الأعمال أندرو كارنيجي، الذي لم يخترع شيئًا، بل طوّر التكنولوجيا القائمة وأنتج منها منتجات عزّزت قوّة صناعة الفولاذ اقتصاديًا. في منتصف القرن العشرين، ترسخت فكرة رائد الأعمال كمبتكر، وظهرت تعريفات أكثر دقّة. أصبح مفهوم الابتكار والجدة جزءًا لا يتجزأ من ريادة الأعمال في منتصف القرن العشرين. يُعد الابتكار، أي تقديم شيء جديد وملائم، من أصعب المهام التي يواجهها رائد الأعمال. فهو لا يتطلب القدرة على الإبداع والتصور فحسب، بل يتطلب أيضًا القدرة على فهم جميع القوى المؤثرة في البيئة. يُعد جون بيربونت مورغان، الذي طوّر مصرفه الكبير من خلال إعادة تنظيم وتمويل الصناعات، مثالًا على هذا النوع من رواد الأعمال. يشير مصطلح ريادة الأعمال تاريخيًا إلى جهود الفرد الذي يتحدى الصعاب في تحويل رؤيته إلى مشروع تجاري ناجح. وبينما تُركّز بعض التعريفات على إنشاء منظمات جديدة، تُركّز تعريفات أخرى على تكوين الثروة والملكية.²

الفرع الأول: المؤسسات الريادية.

هي كيانات مساهمة بقوة في التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي، عن طريق توليد الابتكارات وتنمية الأسواق وإيجاد فرص العمل وإدخال التكنولوجيا المتطورة لتحسين السلع والخدمات، سواء أكان ذلك ضمن نطاق محلي أم دولي.³ وفي تعريف آخر ريادة الأعمال هي عملية خلق نوع جديد من المنظمات والأعمال التي لم يسبق القيام أو تطوير منشأة قائمة بأعمالها وتسخير الفرص المتاحة لتطوير هذه المنشآت والتقدم بأسلوب ابتكاري ومستحدث. وعليه يمكن القول أن ريادة الأعمال هي عملية تأسيس شركة جديدة لم يسبق إنشاء شركة مثلها من قبل، أو تطوير منشأة قائمة أصلاً بأسلوب جديد وابتكاري لإحداث تغيير إيجابي في المجتمع.⁴

وحسب ما ورد في العديد من التعاريف أن المؤسسة الرائدة أو الساعية للريادة لا تقوم بالتقليد وإعادة ما هو موجود في السوق، وإنما تعمل على ابتكار ما هو جديد وغير موجود لدى المنافسة، وهذا ما تعنيه الريادة في المجال الاقتصادي وهو السبق في أي مجال تريد النشاط فيه. كما أن المؤسسة الرائدة في المجال الاقتصادي هي التي تخلق شيء ذو قيمة مع تخصيص الوقت والجهد والمال، وتحمل المخاطر التي قد تصاحب ذلك لتحصل في الأخير على المكافأة في شكل تراكمي للثروة. إن ما نحتاج إلى فهمه بشكل أساسي هو طبيعة سلوك ريادة الأعمال، والإشارة إلى الاستباقية لصنع القرار وأهم ما يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار في الأعمال الريادية ما يأتي:

- كيف تتجاوز الطرق التقليدية في كيفية القيام بالأعمال التجارية، وإنشاء مؤسسات جديدة؛
- البحث باستمرار عن سبل تحسين وتطوير الأعمال التجارية الخاصة،
- التوقع وتقبل التطورات الطارئة في بيئة الأعمال التجارية؛
- اكتشاف آثار هذه التطورات بدقة وفي وقت مبكر قدر الإمكان؛
- أن تكون الفرص التجارية الناشئة شاملة وأقوى من المنافسة؛

-خلق ظروف وبيئة عمل تجارية وفقا لرؤية المؤسسة، بدلاً من أن تبقى تحت سيطرة ظروف داخلية وخارجية معينة.⁵

الفرع الثاني: أهمية المشاريع الريادية.

لريادة الأعمال أهمية كبيرة في مجالات عدة، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط الآتية:

- أ-خلق وظائف جديدة: ريادة الأعمال تمكّن الرواد من تحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية، مما يساهم في توفير فرص عمل جديدة، وتلبية احتياجات الأفراد، وتحسين مستوى المعيشة عبر إنشاء أسواق ومبادرات ريادية.
- ب-تحفيز النمو الاقتصادي: إن ابتكار رواد الأعمال لمنتجات وخدمات جديدة يفتح المجال لفرص عمل ومشاريع ريادية إضافية، وهو ما يعزز التنمية الاقتصادية ويولد ثروة جديدة. كما يدفع ذلك الشركات والقطاعات المرتبطة إلى دعم هذه المشاريع، فتتوسع الأسواق وتنمو الثروات، مما يساهم في زيادة الناتج القومي الإجمالي.
- ج-خلق تغيير اجتماعي: بفضل ما يتميز به رواد الأعمال من ابتكار وإبداع في طرح منتجات جديدة وغير مسبوقة أو نادرة الوجود، فإن ذلك يساهم في تحسين جودة المنتجات المتداولة بين الناس، وينعكس إيجاباً على رفع مستوى نوعية الحياة الاجتماعية.⁶

المطلب الثاني: مدخل إلى التمويل الإسلامي

يأتي هذا المطلب من أجل توضيح المصطلحات والأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، فالإسلام ساهم بشكل كبير في إرساء قواعد اقتصادية هامة للتمويل.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الاسلامي.

في الاصطلاح الاقتصادي الحديث، يضم مفهوم التمويل كل من كلفة الاموال اي سعر الفائدة؛ ومصدرها؛ وفي الاخير كيفية الاستعمال وطريقة الانفاق وتسييره ومحاولة ترشيده، عادة مايرتبط مصطلح التمويل بعناصر اساسية: مصدر الاموال ومجال الانفاق وكيفيته من حيث الحجم او المدة...الخ، وباختصار يقصد بالتمويل تزفير غطاء مالي لمشروع أو عملية اقتصادية.

التمويل الإسلامي يُعدّ أسلوباً متميزاً في إدارة الأموال يقوم على قاعدة فقهية راسخة مؤداها أن الربح في الشريعة الإسلامية لا يُستحق إلا بالملكية أو بالعمل، ويعني ذلك أن عنصر العمل يُمكن أن يُسهم في النشاط الاقتصادي على أساس مشروع لتحقيق الربح. ومن ثمّ فإن التمويل الإسلامي يقوم بالأساس على مبدأ الملكية كشرط لاستحقاق الربح، بحيث يكون من يملك شيئاً جديراً بالحصول على أي زيادات أو منافع تنشأ عنه.⁷

التمويل الإسلامي هو علاقة تعاقدية بين المؤسسات المالية والأفراد أو المؤسسات، تقوم على توفير الأموال للانتفاع بها سواء للانتفاع الشخصي أو لغرض الاستثمار، من خلال أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل المراجعة، المشاركة، المضاربة وغيرها.⁸

الفرع الثاني: أسس ومبادئ التمويل الاسلامي.⁹

يعتمد التمويل الاسلامي على مجموعة من المبادئ التي تميزها التعاملات المالية الاخرى وفقاً للشريعة الاسلامية تهدف الى تحقيق العدالة كلا من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

أ-تحريم الربا والغرر: الربا لغة وهي الزيادة، قال الله تعالى: "وترى الارض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج" وقوله تعالى: "ان تكون أمة هي اربي من أمة"، أي أكثر عددا. والربا شرعا هو الزيادة في أشياء مخصوصة، والزيادة على الدين مقابل الاجل مطلقا، وهو محرم شرعا لقوله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ"، الإسلام نهي عن الربا لأنه يؤدي إلى تركّز الثروة في يد فئة قليلة، ويضعف روح التكافل والتعاون، ويُنْتِج طبقة مترفة تستغل حاجة الناس دون مشاركة في المخاطر، بينما الشريعة أقامت بدائل عادلة تتشارك الربح والخسارة. الغرر هو الجهالة وعدم وضوح العاقبة، أي ما ينطوي على مخاطرة بين احتمالين مجهولين، مثل بيع الطير في الهواء فيُعدّ بيعاً للمجهول أو لما لا يملك الإنسان.

ب-التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: يُعَدّ هذا قاعدة جوهرية، إذ تجمع بين مراعاة السلامة الشرعية وضمان الكفاءة الاقتصادية في المعاملات، ومثال ذلك: أن يبيع شخص سلعة بثمن مؤجل ويسلمها للمشتري، ثم يشتريها منه قبل قبض الثمن بمبلغ أقل مما باعها به.

ج-حرية التعاقد: أي منح الناس حرية التعاقد ووضع شروطه دون قيود، ما دامت عقودهم لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

د-التيسير ورفع الحرج: لمقصود التيسير ورفع الحرج والمشقة، فالإسلام دين يسر لا عسر، ولم يفرض قيوداً إلا لمنع الظلم أو أكل أموال الناس بالباطل.

هـ -الاستحسان الاستصلاح: الاستحسان هو ما يراه المجتهد بعقله صواباً في مسألة معينة دون نص يعارضه أو يثبتها، معتمداً على الأصل العام. ويعني أن يعدل المجتهد عن حكم مأخوذ بالقياس في نظائر مشابهة إلى حكم آخر أقوى دليلاً يقتضي العدول عن الأول، المصالح المرسلّة أو الاستصلاح هي الأخذ بكل ما فيه منفعة يقبلها العقل، ما دامت لا يعارضها نص شرعي خاص بإلغائها أو بإقرارها.

و -التكامل بين الاقتصاديين الحقيقي والمالي: التكامل بين الاقتصاديين الحقيقي والمالي يعني ارتباط التمويل بالإنتاج الفعلي، بحيث تتحول النقود إلى سلعة أو منفعة، ثم تعود مرة أخرى إلى نقود. وهي القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في معظم صيغ التمويل الإسلامية.

ي- المشاركة في الربح والخسارة: وهو مبدأ مستمد من قوله صلى الله عليه وسلم: "الخراج بالضمان" ومن القاعدة الشرعية "الغنم بالغرم"، ويعني المشاركة في الربح والخسارة. وهو ما يختلف فيه عن القرض الربوي الذي يحصل على العائد دون تحمل الخسارة.

الفرع الثالث: أهمية التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الريادية.

لتمويل الإسلامي دور بارز في دعم الشمول المالي، إذ يوفر بديلاً للفئات التي تتجنب الصيرفة التقليدية، من خلال منتجات متوافقة مع الشريعة تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز ريادة الأعمال والتنمية المستدامة. وقد أولت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية اهتماماً خاصاً بتطوير هذه الخدمات الموجهة

نحو المشاريع الصغيرة والمبادرات الإبداعية،¹⁰ سنبين الأهمية الاقتصادية لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تسهم هذه الصيغ في توسيع أنشطتها وتطويرها عبر قنوات متعددة:¹¹

أ - تخفيض الطلب على منتجات هذه المشروعات: تتيح صيغ التمويل الإسلامي مرونة كبيرة في التعاقد، فهي لا تشترط دائماً توافر الثمن أو المنتج عند إبرام الصفقة. فقد يتم الاتفاق على شراء منتجات معينة مع دفع الثمن لاحقاً سواء دفعة واحدة أو على أقساط، كما يمكن دفع الثمن مقدماً على أن يتم تسليم المنتجات مستقبلاً وفق الشروط المتفق عليها. هذه الآليات تجعل نقص السيولة أو عدم توافر المنتج فوراً لا يحول دون إتمام الصفقات، وهو ما يؤدي إلى تحفيز الطلب على منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة استغلال الموارد، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة، وبالتالي إحداث رواج اقتصادي ينعكس إيجاباً على المجتمع ككل.

ب - توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات: توفر هذه الصيغ تمويل التكاليف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ففي المراجعة مثلاً تصلح لتمويل شراء أو توفير سلع ومعدات أو خدمات للتجار فيها، وفي التأجير يتم توفير معدات للمشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل، أما المضاربة فمن خلالها يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة للمشروع سواء في شكل رأس مال ثابت أو عامل. لذا فإن تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل، كما أن لعقد الاستصناع دوراً هاماً في تشجيع هذه المشروعات من خلال توفير التمويل نتيجة دفع قيمة منتجاتها مقدماً، ومع توافر التمويل تتاح الفرصة أمام هذه المشروعات للنمو والازدهار واستغلال الطاقات الانتاجية المتوفرة لها وضبط التكاليف واستقرار ظروف الانتاج.

ج - استغلال الموارد الاقتصادية للمشروعات: تتميز صيغ التمويل الإسلامي باعتمادها على المشاركة في الأرباح، مما يتيح لأصحاب المهارات الإبداع والابتكار دون قيود من أصحاب الأموال. كما تشجع أصحاب المشاريع الصغيرة على بذل الجهد لإنجاح مشاريعهم باعتبارهم شركاء في الربح، مما يضمن تخصيصاً فعالاً للموارد، إضافةً إلى ذلك، توفر هذه الصيغ بدائل متنوعة لأصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجالات استثمار مدخراتهم وفق أنظمة لتوزيع الأرباح تتناسب مع ظروفهم.

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية الإسلامية ومدى ملائمتها للمؤسسات الريادية

توجد العديد من الطرق والآليات التي يتم بها تمويل المشاريع الريادية، وسنحاول في هذا المبحث تلخيص الآليات المباشرة التي لها صلة بالتمويل الإسلامي.

المطلب الأول: صيغ التمويل الاسلامي.

تلعب أدوات التمويل الإسلامية دوراً أساسياً في دعم المشاريع الريادية بفضل مرونتها وعدالتها في توزيع المخاطر والأرباح، حيث توفر بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تعزز الشمول المالي وتمكّن رواد الأعمال من الحصول على التمويل بعيداً عن القروض الربوية، وتضم الصناعة المالية الإسلامية مكونات عدة مثل البنوك والصناديق والصكوك وأيضاً التكافل ومؤسسات أخرى، غير أن البنوك الإسلامية تبقى المحرك الرئيسي والأكبر في هذا القطاع.

الفرع الأول: صيغ التمويل المصرفي الاسلامي.

سنتناول في هذا الفرع مختلف صيغ التمويل المصرفي من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أ- صيغ التمويل القائمة على المشاركة: وتتمثل في :

المضاربة: المضاربة هي صيغة استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين: رب المال والمضارب (العامل)، حيث يقدم رب المال رأس المال ليستثمره المضارب في مشروع أو نشاط معين. يتم تقاسم الأرباح وفقاً للشروط المتفق عليها في عقد المضاربة، بينما يتحمل رب المال وحده الخسارة، إلا إذا نتجت عن سوء تصرف المضارب أو إهماله أو إخلاله بشروط العقد.

وتنقسم المضاربة إلى نوعين:

المضاربة المطلقة: يمنح فيها رب المال المضارب حرية كاملة في استثمار الأموال وفق خبرته ومهاراته.

المضاربة المقيدة: يحدد فيها رب المال للمضارب ضوابط أو مجالات استثمارية معينة يجب الالتزام بها.

المشاركة: المشاركة عقد يتم بين المصرف الإسلامي والعميل لتوظيف رأس المال في مشروع جديد أو تطوير قائم، أو في تملك عقار أو منقول، تكون بنسب متفاوتة أو متساوية، إما دائمة أو متناقضة حيث يشتري العميل تدريجياً حصة المصرف. ويتم تقاسم الأرباح حسب الاتفاق، بينما توزع الخسائر بقدر المساهمة في رأس المال.

ب- صيغ التمويل القائمة على البيوع: ويضم هذا الأسلوب الصيغ الآتية:

المراجحة: المراجحة هي عقد يبيع فيه المصرف الإسلامي لعميله سلعة بسعر التكلفة مضافاً إليه ربح متفق عليه، تُستخدم لتمويل احتياجات مثل المواد الخام والآلات والتجارة قصيرة الأجل، تبدأ العملية بطلب العميل تمويل سلعة محددة بمواصفاتها، وبعد دراسة جدوى المشروع يحدد المصرف نسبة ربحه، إذا تم الاتفاق يُبرم العقد، ثم يشتري المصرف السلعة ويمتلكها قبل أن يبيعها للعميل بالسعر المتفق عليه.

السلم: السلم هو عقد يشتري فيه المصرف الإسلامي سلعة محددة بالكمية والجودة والسعر، على أن تُسلم في موعد لاحق، ويدفع المصرف كامل الثمن عند التعاقد أو خلال فترة وجيزة لا تتجاوز بضعة أيام. وقد يُبرم المصرف عقد سلم موازٍ يبيع فيه سلعة بالمواصفات نفسها لطرف آخر، ما يتيح له تغطية مخاطر الأسعار دون الحاجة إلى حيابة السلعة أو تخزينها.

الاستصناع: هو عقد يتفق فيه المصرف مع العميل على تصنيع أو إنشاء أصل وفق مواصفات محددة، وتسليمه في موعد لاحق متفق عليه، مقابل سعر بيع محدد مسبقاً.

الاجارة: عبارة عن تملك المنافع مقابل الاجرة وهي نوعان.

الاجارة التشغيلية: فهي اتفاق يتم بمقتضاه استئجار أصل معين أو استخدامه بواسطة مستأجر في مقابل قيام هذا الأخير بسداد مبالغ دورية لفترة زمنية محدودة في العقد إلى مالك الأصل (المؤجر).

الاجارة المنتهية بالتملك: هو صيغة خاصة من عقود الإيجار تتيح للمستأجر تملك العين المؤجرة عند نهاية العقد، إما بشرائها بثمن رمزي أو بالقيمة السوقية، أو عن طريق هبة مستقلة، كما يمكن أن يتم التملك بعد سداد كامل أقساط الإيجار، بشرط أن يكون الوعد بالتملك منصوصاً عليه في اتفاق منفصل عن عقد الإيجار الأصلي¹².

ج- صيغ التمويل القائمة على التمويل التكافلي: ونعرض هذا الاسلوب فيما يلي :

القرض الحسن: القرض في الشريعة الإسلامية هو إعطاء مال أو شيء ذي قيمة لشخص آخر تفضلاً وإحساناً، على أن يلتزم المقترض برد مثله عند حلول الأجل، ويُعدّ القرض الحسن من أهم صور التمويل التعاوني في الإسلام، حيث يُمنح المقترض المال ليستفيد منه، ثم يلتزم برده كما هو دون زيادة مما يحقق مبدأ التكافل والتيسير بين الناس،¹³ غير أن هذه الصيغة لا تلقى رواجاً كبيراً مقارنةً بغيرها من الصيغ التمويلية الإسلامية داخل البنوك الإسلامية، باعتبار أن هذه المؤسسات بطبيعتها تسعى إلى تحقيق الربح والاستدامة المالية.¹⁴

الزكاة: الزكاة هي اقتطاع جزء محدد من مال بلغ النصاب الشرعي وتحققت فيه الملكية التامة ومضى عليه الحول، كما يقوم مفهومها على تحصيل مقادير نقدية أو عينية من أصناف متعددة من الأموال والثروات التي لا تدخل عادة في الدورة الاستثمارية أو العملية الإنتاجية.¹⁵

د- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الانتاج الزراعي: ونعرض هذا الاسلوب في ثلاث صيغ كالآتي:

المغارسة: صيغة يقدم فيها البنك الأرض للعامل ليزرعها بداية شجراً مثمراً، مع الاتفاق على جزء من الثمار يحصل عليه البنك أو العامل.

المساقاة: هي صورة من صور الشركات تقوم على أساس مساهمة أحد الطرفين بجهد في رعاية الأشجار المثمرة وسقيها والعناية بها، على أن يتم اقتسام الثمار الناتجة بين الشريكين بنسبة محددة ومتفق عليها مسبقاً.

المزارعة: هي عقد شراكة يقوم فيه أحد الطرفين بتقديم المال أو أحد عناصر الإنتاج كالارض، بينما يلتزم الطرف الآخر بتقديم جهده وعمله في استغلالها، وذلك وفق شروط محددة ومتفق عليها بينهما مسبقاً.¹⁶

الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية.¹⁷

مع تطور الهندسة المالية الإسلامية ظهرت أدوات مالية بديلة عن التقليدية، متوافقة مع أحكام الشريعة، تتيح استثمار الفوائض المالية وتحقيق عوائد مهمة، ومن أبرز هذه الأدوات الصكوك الإسلامية التي أصبحت تحتل موقعاً رئيسياً في سوق التمويل الإسلامي، سنتطرق لتعريف الصكوك الإسلامية وأنواعها فيما يلي:

تعد الصكوك من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية وأكثرها جذباً للاهتمام، نظراً لقدرتها على الجمع بين التطبيق الصحيح لعقود التمويل الإسلامي ومتطلبات التمويل الحديث، وتمتاز بهيكلها المرن الذي يسمح بابتكار صيغ مركبة ومتنوعة، وتُستخدم الصكوك في تمويل قطاعات واسعة مثل الموازنة العامة، مشروعات البنية التحتية، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المشروعات التجارية، الصفقات القصيرة، الأصول، وكذلك أدوات السوق النقدي وتمويل رأس المال التنظيمي للبنوك.

جاء في تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن الصكوك هي أوراق متساوية القيمة، تجسّد ملكية مشتركة في أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري، وذلك بعد دفع قيمتها وإتمام عملية الاكتتاب، وبصورة عامة فإن الصكوك هي مستندات مالية تصدرها جهة حكومية أو خاصة لتمويل أصل أو مشروع محدد، ويشارك المكتتب من خلالها في نتائج الاستثمار وفق شروط الإصدار.

المطلب الثاني: مدى مواءمة صيغ التمويل الاسلامي لتمويل المؤسسات الريادية

بعدما تطرقنا بالتفصيل لمختلف صيغ التمويل الاسلامي سابقا، نود الان تسليط الضوء على مدى مواءمة كل صيغة من هذه الصيغ على حدا لتمويل المؤسسات الريادية.

الفرع الأول: مدى مواءمة صيغ التمويل المصرفي الاسلامي لتمويل المؤسسات الريادية.

تسليط الضوء على مدى مواءمة كل صيغة من صيغ التمويل المصرفي الاسلامي لتمويل المؤسسات الريادية. *مدى ملائمة صيغة المشاركة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ان صيغة المشاركة من اهم صيغ التمويل المصرفي الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك إلى: ¹⁸

تتميز صيغة المشاركة بخلوها من الفائدة واعتمادها على تقاسم الأرباح والخسائر، مما يخفض تكاليف التمويل ويجنب شبهات الربا، تزيل هذه الصيغة حاجز الضمانات الذي يعيق تمويل صغار المستثمرين، إذ يساهم الممول برأس المال ويتقاسم المخاطر، مما يعزز ثقة صاحب المشروع ويزيد فرص نجاحه.

وفقاً لقاعدة العُثم بالغُرم، يتحمل المستثمر الصغير مسؤولية بذل الجهد، بينما تستفيد المؤسسة الممولة من مرونة الصيغة في تنويع استثماراتها وتوزيع المخاطر، تمنح المشاركة مرونة كبيرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة عبر المشاركة المنتهية بالتمليك، وتساعد في الاستفادة من اسم المصرف في تسويق منتجاتها مع تعزيز حرص الطرفين على النجاح، تجعل المشاركة الممول شريكاً فعلياً في العمل والإدارة والمتابعة، وتدفعه لتقديم الدعم الفني والإرشادات والتدريب، مما يقلل الحاجة إلى الضمانات أو القروض الربوية.

كما تتعدد أنواع المشاركة لتناسب مع مختلف الحاجات: قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل؛ ثابتة، مستمرة، أو متناقصة؛ وتغطي أنشطة متنوعة كالمجال الزراعي، الصناعي، العقاري، الخدمي، أو التجارة الخارجية.

*مدى ملائمة عقد المضاربة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعددت مجالات دعم المضاربة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر اهمها فيما يلي: ¹⁹

لا تقتصر المضاربة على المجالات التقليدية، بل تُستخدم أيضاً لتمويل رأس المال العامل، والتعامل مع الشركات القائمة، وأصحاب الأصول الثابتة، والدخول في مشاريع المقاولات والبنى التحتية.

تعمل هذه الصيغة على تذليل العقبات أمام مشاركة المصرف، من خلال إعداد دراسة جدوى تبين قيمة الأجهزة والمعدات والخامات مع تحديد سقف أعلى للأجور، مما يقلل من المخاطر، ففي حالة الخسارة دون تقصير من العميل، يتحمل المصرف الخسارة المالية، بينما يتحمل العميل فقط خسارة جهده، كما قد تتردد بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استخدام المضاربة لاعتقادها أن نصيب المصرف من الأرباح مرتفع، خاصة في حال تحقيق أرباح كبيرة.

*مدى ملائمة التمويل بالمراجحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ²⁰ رغم ما تتميز به المراجحة من أمان وتوفير للجهد في الدراسات والإشراف والمنافسة، إلا أنها لا تناسب جميع مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يُؤخذ عليها سرعة دوران رأس المال وانخفاض المخاطر، وهو ما لا ينسجم مع طبيعة بعض هذه المؤسسات.

وعليه، فإن المراجعة قد تكون ملائمة فقط لتمويل المواد الخام المحلية أو المستوردة للمشاريع الإنتاجية الصغيرة، لكنها تظل غير مناسبة لتمويل باقي الأنشطة، نظراً لارتفاع تكلفتها مقارنة بدخل هذه المشاريع.

*مدى ملائمة التمويل بالسلم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة²¹: يتميز عقد السلم بكونه دفعا نقدياً مقابل كمية من السلع تُسلم في المستقبل، وهو ما قد لا يتلاءم مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي لا تميل إلى استلام سلع مستقبلية، خصوصاً إذا كانت من إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تضاهي جودة منتجات المؤسسات الكبرى، ومع ذلك يمكن أن يشكل السلم صيغة مناسبة لتمويل هذه المؤسسات متى توفرت الشروط التي تضمن جودة المنتج وحماية مصالح المصرف الآتية:

- ضبط السلعة بمواصفات دقيقة ومعايير جودة واضحة تضمن قابليتها للمنافسة.

- إسناد مهمة تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مؤسسات متخصصة.

- تمكين المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة نفسها من القيام بعملية التسويق تحت إشراف المصرف الإسلامي.

ويوجه عقد السلم أكثر لتمويل المشاريع الزراعية والمشاريع الإنتاجية والحرفية بينما لا يستعمل بشكل واسع لتمويل المشاريع التجارية أو الخدمية نتيجة لطبيعة السلعة المنتجة.

*مدى ملائمة التمويل بالإجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة²²: يُعد عقد الإجارة من أنسب صيغ التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة حديثة النشأة، إذ يوفر حلاً لمشكلة الضمانات من خلال بقاء الأصل المؤجر في ملكية الممول إلى حين سداد كامل الأقساط، مما يشكل ضماناً كافياً لاسترداد حقوقه عند تعثر المشروع. كما يمكن للممول تعزيز هذا الضمان عبر التأمين التعاوني على الأصول المؤجرة، بما يحميها من المخاطر المحتملة. وإضافة إلى ذلك، فإن الأقساط الدورية تُحتسب كنفقات تشغيلية يسهل على المشروع تحملها دون التأثير على التزاماته المالية، ودون الحاجة إلى دفع مقدم نقدي من ثمن الأصل. وتكمن أهمية الإجارة بوجه خاص في تمكين المؤسسات الصناعية الصغيرة من الحصول على ما تحتاجه من مقرات، أو آلات، أو معدات، بصيغة الإيجار التي تعد أقل تكلفة وأكثر مرونة مقارنة بشراء هذه الأصول نقداً أو عبر القروض الربوية.

*مدى ملائمة التمويل بالاستصناع للمؤسسات المصغرة والصغيرة²³: تُعدّ صيغة الاستصناع من الأدوات الفعالة في دعم قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة، إذ يمكن توظيفها في تمويل عقود المقاولات أو في تلبية احتياجات التجار والمستهلكين الراغبين في الحصول على سلع بمواصفات محددة، حيث يتولى المصرف الإسلامي توفير هذه السلع عبر استصناعها لدى المشروع الصغير، وبهذا تحقق الصيغة منفعة مزدوجة، فهي توفر للمؤسسة الصغيرة التمويل اللازم لتطوير نشاطها، وتتيح في الوقت ذاته للمصرف إمكانية الحصول على السلع المطلوبة بتكلفة أقل، غير أنه وعلى الرغم من الملاءمة الواضحة لصيغ التمويل الإسلامي مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنّ هناك عقبات عديدة ما زالت تحدّ من استفادة هذه المؤسسات من تلك الصيغ التمويلية.

ومن أهم العقبات التي تحول دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من قبل البنوك الإسلامية عدم فهم هذه الأخيرة لطبيعة هذه المشروعات، إذ تنظر لها على أنها عالية المخاطر قليلة العوائد وعالية التكلفة لأن البنك يحتاج لاطارات مؤهلة تستطيع اتخاذ القرارات الرشيدة أثناء تعاملها مع هذه المشروعات وهي

تكلفة زائدة على البنك، بالإضافة الى ضالة دراسات السوق والمنتجات التي يمكن أن يقدمها البنوك لهذه المؤسسات.²⁴

الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسب الصكوك الإسلامية أهمية كبيرة في الاقتصاد من خلال تنوعها وامكانيات تمويل متنوعة في الاقتصاد. سنسلط الضوء على أهمية بعض أنواع هذه الصكوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:²⁵

أ. **صكوك المراجعة:** هي وثائق متساوية القيمة التي تتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح هذه السلعة مملوكة لحملة الصكوك. وتكمن أهمية هذه الصيغة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

القطاع الحرفي: عن طريق شراء الآلات والمعدات اللازمة للورش؛ القطاع المهني: عن طريق شراء الأجهزة الطبية كالمكاتب... الخ؛ القطاع التجاري: عن طريق شراء البضائع؛ القطاع الزراعي: عن طريق شراء البذور والآلات الزراعية، وكل مايتعلق بالزراعة؛ القطاع الصناعي: عن طريق شراء المعدات الصناعية؛ القطاع الانشائي: عن طريق شراء معدات البناء الصناعية.

ب. **صكوك المضاربة:** أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال القراض بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها بإعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأسمال المضاربة ومايتحول إليهم بنسبة ملكية كل منهم فيه. وهي نوعان صكوك المضاربة المطلقة أي لا يخصص حملة الصكوك مشروعاً معيناً وصكوك المضاربة المقيدة وهي التي يخصص حملة الصكوك مشروعاً معيناً.

وتضمن هذه الصكوك لصاحب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إمكانية انشاء مشروعه ولو بدون تمويل شخصي ذاتي؛ تخفيف أعباء التمويل التقليدي؛ ضمان تمويل ملائم لامكانيات المؤسسة ونشاطاتها.

ج. **صكوك المشاركة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في انشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد المشاركة، ويصبح المشروع أو أصول النشاط لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس الشراكة. وهي نوعان: صكوك المشاركة الدائمة وهي مثل الاسهم تكون اجالها دائمة في المشروع، والمكتتبون يشاركون الجهة المصدرة للصكوك طوال حياة المشروع. اما صكوك المشاركة المؤقتة تمثل هذه الصكوك مشروعاً يكون محدداً بمدة زمنية معينة، حيث يمكن استرداد القيمة الاسمية أو السوقية لهذه الصكوك بالتدريج، ويحصل حملة الصكوك على جزء من القيمة الاسمية للصك في فترات توزيع الارباح، حتى يستردوا كامل القيمة الاسمية أو السوقية للصك والارباح، وبذلك يكون الصك قد اطفأ.

تلائم صيغة التمويل بالمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمبررات التالية:

- مرونة اسلوب المشاركة في امكانية تمويل المؤسسات ايا كان حجمه صغير او متوسط.
- امكانية استفادة هذه المؤسسات وخاصة الانتاجية من استخدام شهرة اصحاب الصكوك عند تسويق منتجاتها.

- مساهمة صاحب المؤسسة في حصة من التمويل يجعله حريصاً على نجاح المؤسسة.
- زيادة ربحية المكتتبين في الصكوك مع زيادة نمو نشاط المؤسسات التي تم تمويلها.

- يمكن استخدام صكوك المشاركة في تمويل صادرات المنشآت في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في زيادة حجم نشاط المؤسسة.

د. صكوك الاجارة: وثائق متساوية القيمة، تمثل حصة شائعة في ملكية اعيان او منافع أو خدمات في مشروع استثماري معين يدر دخلا، وذلك بغرض تحويل الاعيان او المنافع والخدمات التي بها عقد الاجارة إلى صكوك قابلة للتداول في الاسواق الثانوية.

ونلخص اهمية صكوك الاجارة فيما يلي:

- تدر هذه الصكوك دخلا منتظما، وعلى درجة عالية من الضمان.

- مرونة صكوك الاجارة لتمويل شراء الآلات للمصانع خاصة الصغيرة.

- تعتبر صكوك الاجارة أدوات مالية للاستثمار عن طريق تملك أعيان وتأجيرها.

هـ. صكوك الاستصناع: هي وثائق يصدرها المشتري لعين يلزم البائع بتصنيعها بمواد من عنده، أو المؤسسة التي تنوب عنها لاستخدام حصيلتها في تصنيع هذه العين، وهذا بغرض الاستفادة من فارق كلفة التصنيع وثن البيع للعين اذ يعد ربحا يعود لمالكي الصكوك، وقد تستخدم حصيلة الصكوك في دفع ثمن تصنيع العين في استصناع مواز بتكلفة اقل والاستفادة من فرق الثمنين باعتباره ربحا لمالكي الصكوك، ويوزع ثمن العين المصنعة على حملة صكوك الاستصناع بعد قبضه، وقد توزع أفساط الثمن عند قبضها. وتلائم هذه الصكوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونلخص ذلك فيما يلي:

- هي مناسبة للمؤسسات التي ترغب في التوسع في اعمالها سواء بزيادة خطوط الانتاج أو بإنشاء وحدات عقارية... الخ

- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقا لبرنامج محدد حكومي او خاص، يتم من خلاله تحديد سلع بمواصفات محددة وتكليف اصحاب المؤسسات بإنتاجها وتسليمها وفقا لبرنامج المتفق عليه.

و. صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة تُصدر لتوظيف حصيلة الاكتتاب في سقي ورعاية الأشجار المثمرة، ويكون حاملها نصيب من الثمار بحسب ما نص عليه عقد المساقاة.

وتظهر أهمية صيغة التمويل بهذه الصكوك في تمويل المشاريع الزراعية، خاصة وان قطاع الزراعة يعاني مشاكل تمويلية كثيرة، نظرا لانه غالبا ما تكون كثير المخاطر وقليلة الدخل.

ي. صكوك السلم: هي وثائق يصدرها المشتري لعين يلزم البائع بتصنيعها بمواد من عنده، او المؤسسة التي تنوب عنها لاستخدام حصيلتها في تصنيع هذه العين، وذلك بقصد الاستفادة من الفرق بين تكلفة تصنيع العين وتمن بيعها باعتبارها ربحا لمالكي الصكوك، وقد تستخدم حصيلة الصكوك في دفع ثمن تصنيع العين في استصناع مواز بتكلفة أقل والاستفادة من فرق الثمنين باعتباره ربحا لمالكي الصكوك، ويوزع ثمن العين المصنعة على حملة صكوك الاستصناع بعد قبضه، وقد توزع أقساط الثمن عند قبضها.

وتظهر أهمية هذه الصكوك في تمويل المنشآت الانتاجية الصغيرة التي تحتاج إلى تمويل راس المال العامل سواء كانت تقوم بانتاج منتج نهائي او منتجات وسيطية تستخدم كمكونات لمنتجات أخرى وكذلك في تمويل المزارعين الصغار بالخصوص.

خاتمة:

- خلصت هذه الورقة البحثية الى مجموعة من النتائج نلخص اهمها فيما يلي:
- لريادة الأعمال أهمية كبيرة في أكثر من جانب سواء على المستوى الفردي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وهي خلق وظائف جديدة؛ تحفيز النمو الاقتصادي؛ خلق تغيير اجتماعي.
 - النظام الرأسمالي يحصل صاحب رأس المال على فائدة ثابتة دون تحمّل المخاطر، بينما يتحمل رائد الأعمال الخسارة ويستحق الربح فقط إذا تحقق فائض بعد تغطية التكاليف. أما في النظام الإسلامي، فلا يُفصل بين الطرفين؛ فالممول يتحمل المخاطر، ويستحق الربح بناءً على النتائج الفعلية. وبهذا يُستبدل العائد الثابت (الفائدة) بعائد متغير (الربح)، مما يُحقق توزيعاً أكثر عدالة للثروة ويمنع تركّزها في يد فئة قليلة، خاصة إذا تم توجيه الأرباح للمودعين عبر المؤسسات المالية الإسلامية.
 - ان للتمويل الاسلامي دور مهم في تعزيز ودعم الشمول المالي، اذ يعد ملاذا لفئات احجمت عن التعامل مع الصيرفة التقليدية، فإن تصميم منتجات وخدمات مالية وفق الشريعة الاسلامية تلبي احتياجات الافراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه تعزز ريادة الاعمال والشمول المالي والتنمية المستدامة.
 - ان للصناعة المالية الاسلامية مكونات مختلفة وهي البنوك الاسلامية؛ الصناديق الاسلامية؛ الصكوك الاسلامية؛ التكافل؛ مؤسسات اخرى. الا ان البنوك الاسلامية تقود قاطرة صناعة التمويل الاسلامي فهي تمثل أكبر نسبة في هذا القطاع.
 - من اهم العقبات التي تحول دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من قبل البنوك الاسلامية عدم فهم هذه الاخيرة لطبيعة هذه المشروعات، إذ تنظر لها على انها عالية المخاطر قليلة العوائد وعالية التكلفة لان البنك يحتاج لاطارات مؤهلة تستطيع اتخاذ القرارات الرشيدة اثناء تعاملها مع هذه المشروعات وهي تكلفة زائدة على البنك، بالاضافة الى ضالة دراسات السوق والمنتجات التي يمكن أن يقدمها البنوك لهذه المؤسسات
 - وفي الختام نقترح جملة من المقترحات أهمها: ضرورة تنظيم برامج تدريبية متخصصة لفائدة رواد الأعمال لتعزيز معارفهم بصيغ وآليات التمويل الإسلامي، بما يساهم في رفع كفاءتهم التمويلية والإدارية، مع التأكيد على أهمية إصلاح وتحديث وضبط الإطار القانوني المنظم للتمويل الإسلامي، بما يضمن تفعيله وتسهيل ولوج المشاريع الريادية إلى هذا النمط التمويل.

الهوامش:

- ¹ لطيفة بكوش، ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة، دروس عبر الخط، موجهة لطلبة السنة اولى دكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد كمي، السداسي الاول، 2021-2022، ص 02.
- ² Robert D. Hisrich & Veland Ramadani , Effective Entrepreneurial Management Strategy, Planning, Risk Management, and Organization, Springer, 2017, P 4
- ³ مجموعة من المؤلفين ، كتاب جماعي الإبداع: ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية (المحلية) المستدامة دراسات ميدانية وتجارب رائدة ، دور تكريس ثقافة السوق المالي في تطوير ميدان ريادة الأعمال، جامعة زيان عاشور الجلفة، الطبعة الأولى، ديسمبر 2019، ص 218.
- ⁴ شوقي بوقبة، آليات تفعيل صيغ المشاركة في المصارف الإسلامية كآس مال مخاطر لتمويل المشاريع الريادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06 العدد 02، ديسمبر (2022)، ص 244.
- ⁵ صكوشي أحمد، مجدل الخنساء، ريادة الأعمال الإستراتيجية كأحد تطبيقات الإدارة المعاصرة-دراسة تحليلية لنموذج ريادة الأعمال الإستراتيجية-، ص 43، 44.
- ⁶ شوقي بوقبة، مرجع سابق، ص 245.
- ⁷ ميلود زيد الخير، التمويل الاسلامي الأسس والمبادئ، ص 03.
- ⁸ عشير جيلالي، تفعيل صيغ التمويل الاسلامي المتعددة في تنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، ص 426.
- ⁹ بونهي مريم & رياض مريم، الهندسة المالية الاسلامية وصكوك بازل(3)، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 01 العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، 2018، ص ص 36، 37.
- ¹⁰ رامي يوسف عبيد، اثر الخدمات المالية الاسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي مجلس محافظي المثارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019، ص 20.
- ¹¹ حسين عبد المطلب السرج، تفعيل دور التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اكتوبر 2011.
- ¹² مرجع سبق ذكره، ص 08-13.
- ¹³ عواطف محسن، اطرحه دكتوراه بعنوان تطوير برامج التمويل الاسلامي للمؤسسات المصغرة الصغيرة في الجزائر-دراسة تقييمية مقارنة لتجارب بعض الدول العربية-، فرع علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2020، ص 144.
- ¹⁴ عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الاسلامية، كرسي محمد الراشد لدراسات المصرفية الاسلامية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 35، 1436هـ، 28.
- ¹⁵ مرجع سبق ذكره، ص 146.
- ¹⁶ بن زكورة العونية، واقع التمويل الاسلامي بالجزائر على ضوء الاصلاحات المصرفية، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 12، العدد 02، 2023، ص 85.
- ¹⁷ عبد الكريم قندوز، مؤسسات التمويل الاسلامي، صندوق النقد العربي، 2022، ص ص 21-22.
- ¹⁸ عواطف محسن، مرجع سابق، ص ص 129-130.
- ¹⁹ مرجع سبق ذكره، ص 136.
- ²⁰ مرجع سبق ذكره، ص 139.
- ²¹ مرجع سبق ذكره، ص 140.
- ²² مرجع سبق ذكره، ص ص 142-143.
- ²³ مرجع سبق ذكره، ص 141.
- ²⁴ حسين عبد المطلب الاسرج، صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي، دراسات اسلامية، 2010، ص 17.
- ²⁵ عائشة بوثلجة & نصيرة بلخضر، الصكوك الاسلامية ودورها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 72-75.